جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اثر انتشار الامن في دفع مسيرة الامة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات

الدكتور عاطف عبدالفتاح عجوه

الرياض

1410 هـ - 1990 م

أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات

الدكتور عاطف عبدالفتاح عجوه(*)

التقديـــم

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات في مسيرتها، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن تحدي التنمية الشاملة هو أقوى وأهم هذه التحديات في عصرنا الحاضر، ذلك أن تحدي التنمية الشاملة يتعلق بوجود ومكانة الأمة العربية ذاتها، وتتعلق به آمال شعوبها قاطبة على اختلاف أنظمتها، وتتوقف عليه جميع تطلعاتها وأسباب تقدمها على اختلاف مواردها وثرواتها.

وثمة مقومات ضرورية عديدة لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن توفر عنصر الأمن وانتشاره يمثل أحد هذه المقومات الرئيسة، إذ هو المدرج الممهد لانطلاق مركبة التنمية نحو آفاقها المرتقبة، وبدونه يصبح تحقيق التنمية بالسرعة والشمول

(*) وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. جمهورية مصر العربية.

المطلوب بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا.

والعلاقة بين الأمن والتنمية الشاملة علاقة تبادلية حركية، أي أن كلا منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به في نفس الوقت، ويصبح كل متغير منهما سبباً ونتيجة للتغير الذي يلحق بالآخر

والدراسة الحالية تحاول تحديد وتحليل أثر انتشار الأمن (كمتغير مستقل) عن التنمية الشاملة (كمتغير تابع)، أي أن اهتمامنا يقتصر على شق واحد فقط من هذه العلاقة التبادلية.

وتتكون الدراسة من مباحث ثلاثة، يتناول المبحث الأول: تحديد مفهوم المتغيرين الأساسيين اللذين تحتويهما الدراسة، وهما مفهوم الأمن ومفهوم التنمية، وبذلك نتمكن من ارساء إطار واضح لأرضية الدراسة ولغتها.

ويتعرض المبحث الثاني: للعلاقة العامة بين الأمن من ناحية والتنمية الشاملة من ناحية أخرى، فيحدد ماهية وطبيعة قنوات ووسائل التأثير الرئيسة بين كل منهما في هذه العلاقة الدائرية.

وأخيراً يركز المبحث الثالث: على الشق الأول من هذه العلاقة، وهي تأثير انتشار الأمن على التنمية الاقتصادية، من خلال عدالة التوزيع (البعد المكاني)، والاستقرار (البعد الزماني).

المبحـــث الأول
تعريف مصطلحي الأمن والتنمية الشاملة

لعل من الضروري في البداية تحديد المفاهيم النظرية لكل من مصطلحي الأمن والتنمية الشاملة، اللذين يحددان الأرضية العامة للدراسة، حتى نتمكن من تعريف كل منهما تعريفاً محدداً، يساعدنا في سبيل ادراك وتحليل العلاقة بينهما، وتأثير كل منهما على الآخر

لذلك فقد تم تخصيص المبحث الأول لمحاولة تقديم تعريف دقيق لكل من المصطلحين المستخدمين على التوالي.

١ - مفهوم الأمن:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الشائعة التداول والاستخدام، ومع ذلك فانها تتسم علمياً بالغموض وعدم التحديد، شأنها في ذلك شأن معظم المفاهيم الانسانية التي تدور حول الانسان ومجتمعه ذلك أن مفهوم الأمن يعتبر غامضاً حيث تتعدد معانيه، ويعتبر غير محدد حيث تتباين أنماطه ودرجة شموله.

وإذا كان من الممكن نظرياً تحديد بعض السمات الضرورية للأمن، التي بدونها لا يتوفر، إلا أن تقديم تعريف جامع مانع للأمن أمر تكتنفه بعض الصعاب، فهو يتعلق بكل من الفرد والمجتمع في نفس الوقت، ويرتبط بمكان وزمان معينين، كما أن تقديره يرجع جزئياً الى احساس الفرد والجماعة به، وبالتالي يستند الى الحالة السيكولوجية لكل من الفرد والمجتمع وهو في هذا شبيه بالسائل الذي لا يدرك لونه إلا بالاناء الذي يوضع فيه.

ومع ذلك سوف نحاول تحديد بعض السمات والأشكال العامة لمفهوم الأمن بالدرجة التي تكفي لتتبع أثر انتشاره على التنمية الشاملة.

الأمن لغة: هو نقيض الخوف، وبالتالي هو شعور بالأمان والطمأنينة، واحساس بأن حياة الانسان ومصالحه وكذلك مصالح وطنه وجماعته وأسرته مصونة ومحمية[1]

ولا يقتصر مفهوم الأمن بالنسبة للانسان على تأمين

---

١ ـ انظر الدكتور علي الدين هلال. بين الأمن العام والأمن السياسي. جريدة الجمهورية ١٣ مارس ١٩٨٦م.

مطالبه المادية فقط، وإنما يمتد ليشمل احتياجاته المعنوية والأدبية والاجتماعية والانسانية.

فالانسان جسد وعقل معاً، وترتبط الحاجات المادية بالجسد، وضرورة حمايتها وتأمينها، وهو في ذلك يتفق مع مفهوم الأمن بالنسبة للحيوان. أما الحاجات المتصلة بالعقل فهي تتصل بقيم الانسان ومبادئه وكرامته

وعلى ذلك بينما اقتصرت القوانين الحديثة على حماية ماديات الحيوان، فأنها تتطلب بالضرورة حماية الانسان وضمان أمانه وحريته في دينه وماله وكرامته وجسده.

وعلى ذلك لم يعد أمن الفرد مقتصراً على حقوقه المنصوص عليها في القوانين الوضعية فقط وإنما يمتد أمنه أساساً لحقوقه ومبادئه وحريته التي ينادي بها الدين الاسلامي الحنيف وتتطلبها الأخلاق الحميدة والعرف والمواثيق الدولية والعالمية والقيم المتجددة النابعة من روح العصر الحديث[1].

---

١ ـ الدكتور محمد نيازى حتاتة الدور الاجتماعي والانساني للشرطة في مفهومها الحديث. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. العدد الرابع عشر يوليو ١٩٨٢م. ص. ٣٩ ٦٨

وقد ورد لفظ الأمن في العديد من الآيات القرآنية الكريمة، منها سورة النساء[1] وسورة الأنعام[2]، وسورة يوسف[3]، وسورة النور[4]، وسورة سبأ[5]، وسورة الفتح[6]، وكذلك في سورة قريش فيقول سبحانه وتعالى ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[7]، وفي تفسير ذلك يقول ابن كثير إن الله سبحانه وتعالى هو الذي أطعمهم من جوع، وتفضل عليهم بالأمن والرخص، فليفردوه بالعبادة وحده لا شريك له ومن استجاب لذلك جمع الله له بين أمن الدنيا وأمن الآخرة ومن عصاه سلبهما منه[8]

الجوانب المتعددة لمفهوم الأمن:

يرتبط المفهوم التقليدي للأمن بمحاربة الجريمة كما يحددها

---

١ سورة النساء. الآية: ٨٣.
٢ سورة الأنعام. الآيتان: ٨١، ٨٢.
٣ - سورة يوسف. الآية: ٩٩
٤ - سورة النور. الآية: ٥٥.
٥ - سورة سبأ. الآية: ١٨
٦ سورة الفتح. الآية: ٢٧
٧ - سورة قريش. الآية: ٤.
٨ - ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير. اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، المجلد الثالث، الطبعة السابعة، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١م، ص. ٦٨٠

القانون الوضعي بعد وقبل حدوثها. ويرتبط بذلك تأمين المواطن وحمايته من الاعتداء على شخصه وماله، وكذلك تأمين الوطن بحماية المؤسسات والمنشآت العامة.

غير أن تقدم المجتمع البشري وتطوره، والالتحام الشديد بين البلدان المختلفة من خلال التطور التقني المذهل، والطفرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شملت الفرد والأسرة والمجتمع في جميع دول العالم فرضت أبعاداً جديدة مترامية الأطراف على مفهوم الأمن التقليدي، وظهرت أبعاد جديدة لهذا المفهوم فهناك الأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن الاقتصادي، وهناك الأمن الداخلي والأمن الخارجي، ولكل جانب من هذه الجوانب المتعددة خصائصه وسياساته ووسائله. والأمن الخاص هو أمن كل فرد على حدة، أما الأمن العام فهو أمن المجتمع ككل بجميع أفراده.

أهم مقومات الأمن[1]:

١ ـ العقيدة الدينية:

ذلك أن العقيدة الدينية تحث على فعل الخير ومحاربة

---

١ ـ الدكتور مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي: مقوماته تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل البيروتية، ١٩٨٤م.

الشر . والإسلام يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر والبغي، مما يجمع أفراد المجتمع ويقوي أواصرهم الاجتماعية ويبث الأمن والطمأنينة بينهم.

٢ ـ تبني أنساق سلوكية وأخلاقية واحدة:

وذلك يؤدي الى المحافظة على الشخصية الاجتماعية والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتحقق عن طريق التنشئة الاجتماعية Socialization.

٣ ـ الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع:

ويقوى هذا من الولاء والارتباط بين أفراد المجتمع وطبقاته من ناحية وبين الوطن من ناحية أخرى.

٤ ـ الاستقرار السياسي:

ويتضمن ذلك كفالة الحقوق الدستورية الشرعية للفرد والجماعات المختلفة المكونة للبلد الواحد، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة.

٥ ـ الاستقرار الاقتصادي:

ويتضمن ذلك توفر الغذاء والكساء والحاجات المادية الأساسية اللازمة لأن يحيا الفرد حياة كريمة، وتوفر فرص العمل والاستفادة من قدرات الفرد في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ العدالة الاجتماعية:

وتتضمن هذه العدالة عدلا نحو النفس، وعدلا نحو الغير، وتكافؤ الفرص أمام الأفراد وحصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية.

شمولية مفهوم الأمن وتكامله:

وعلى الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن واختلاف أركانه، إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطاً مباشراً بالآخر، ويؤثر عليه ويتأثر به دائماً، ولا يمكن فصل أحدهم عن الآخر بل إن تحقيق الواحد منها رهين بتحقيق الآخر في معظم الأحيان، فلا يتصور تحقيق الأمن الداخلي مثلا بمعزل عن الأمن الخارجي، كذلك لا يمكن تحقيق الأمن العام في مفهومه التقليدي دون تحقيق قدر متناسب من الأمن الاقتصادي والسياسي.

لذلك فإن من الضروري لأي سياسة أمنية ناجحة أن

تقوم على أساس المفهوم الواسع والمتكامل لفكرة الأمن، وإن أي نظرية للأمن يتعين أن تكون شاملة لجميع الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، وعلاقة كل جانب منها بالآخر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه العلاقة

١ ـ ٢ مفهوم التنمية الشاملة:

دأب الفكر الاقتصادي الغربي حتى بداية السبعينات على تحديد مفهوم التنمية: بأنه زيادة الدخل القومي لبلد ما بنسبة تتراوح بين ٦٪ ـ ٨٪ سنوياً وبطريقة مستمرة، وبذلك كان المفهوم السائد للتنمية حتى ذلك الوقت يرتكز على عناصر اقتصادية مادية بحتة، دون اعتبار كبير للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في معادلة التقدم.

وعلى الرغم من أن عقد الستينات قد شهد رفع شعار عقد التنمية Development DECADE بواسطة الأمم المتحدة، ليرمز الى ضرورة تحقيق معدلات عالية لنمو الدخل القومي بنسبة لا تقل عن ٦٪ سنوياً في مختلف بلدان العالم ـ ولا سيما في الدول النامية ـ فإن العديد من هذه الدول شهد تدهوراً في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بها، بالرغم من تحقيق معدلات نمو في زيادة الدخل القومي تفوق ٦٪ سنوياً في كثير من الأحيان، فقد شهدت هذه الدول زيادة في أعداد البطالة،

وزيادة في سوء توزيع الثروة والدخول واتساع الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وتركز ثمار النمو في جيوب اقتصادية معزولة عن بقية الاقتصاد القومي والذي ظل متخلفاً كما كان وأكثر.

وقد أدرك الاقتصاديون وواضعو السياسة الاقتصادية عندئذ أن مشكلة التنمية ليست مشكلة اقتصادية مادية فحسب، بل هي مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب، ومتسعة الأطراف لتشمل عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية الى جانب العوامل الاقتصادية. وعلى ذلك استقر الاقتناع بأن مشكلة التنمية حالياً هي مشكلة التغلب على الفقر بمعناه الواسع، وأبعاده المختلفة التي يحتوي عليها الانسان ذاته بجميع صفاته ومتطلباته المادية والعقلية والروحية

وعلى ذلك يعتبر الانسان أو المجتمع فقيراً إذا كان يفتقر الى توفر مستوى مقبول زمانياً ومكانياً من الحياة الانسانية الطيبة، هذه الحياة الانسانية هي التي تفرق بين الانسان، وقد كرمه الله بالدين والعقل، وبين الحيوان، الذي حرم منهما، ويتطلب ذلك ضرورة توفر:

١ ـ الحاجات الضرورية الأساسية للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى.

٢ ـ الخدمات الضرورية الأساسية مثل التعليم والصحة والمواصلات.
٣ ـ الاحتياجات الروحية والثقافية والاجتماعية والسياسية.
٤ ـ عدالة التوزيع بين الأفراد والجماعات وتوفر فرص العمالة المنتجة لهم.

وتوفر الاحتياجات السابقة هو وسيلة لا غاية في ذاتها، وذلك ليحقق الانسان ذاته ووجوده من خلال ممارسته لتعاليم دينه وعقيدته وتحقيقه لمبادئه ومعتقداته، مما يكفل له الحرية والعدالة والكرامة، وتخلصه من العبودية والظلم والاستغلال.

المفهوم الاسلامي للتنمية الشاملة:

سبق الفكر الاسلامي الفكر الاقتصادي المعاصر في تحديد مفهوم شامل للتنمية بقرون بعيدة، وتفوق عليه في جوانب عديدة أيضاً[١]، وذلك أن هذا المفهوم إنما يدور حول الانسان غاية ووسيلة التنمية، ويربط المفهوم الإسلامي بين التنمية وبين المشكلة الاقتصادية برمتها، فيرى أن المشكلة

---

١ ـ لمزيد من الشرح والتحليل راجع: الدكتور عاطف عجوة. مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، العدد السابع عشر، مايو ١٩٨٣م. ص: ١ ـ ٢٤

الاقتصادية، وهي في مظاهرها قصور الموارد المتاحة عن الوفاء باحتياجات الانسان المتعددة، إنما ترجع في جوهرها الى الاختيار الظالم للانسان، وعند استفحال الظلم البشري في الأرض تظهر مشكلة الفقر واضحة جلية بجميع جوانبها الروحية والاجتماعية والاقتصادية

ويذكر القرآن الكريم تعبير الفقر كمصدر تخويف صادر من الشيطان للانسان، حتى يحول بينه وبين مرضاة الله، واعداً إياه بالشر والمعاصي، فيقول تعالى: ﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم﴾[1] وفي تفسير ذلك يقول ابن كثير أن الشيطان يعدكم الفقر أي يخوفكم الفقر لتمسكوا ما بأيديكم فلا تنفقوه في مرضاة الله، ومع نهيه إياكم من الانفاق خشية الاملاق، يأمركم بالمعاصي والمآثم والمحارم ومخالفة الخالق[2]

ومن ذلك يتضح أن القرآن الكريم يربط بين الفقر في مفهومه المادي البحت، وبين الفقر في مفهومه الروحي وهو اتيان المعاصي، من خلال تخويف الشيطان له، وزرع عدم الأمان في قلبه من أن الانفاق في سبيل الله سوف يعرضه للاملاق والحاجة

---

١ ـ سورة البقرة، الآية ٢٦٨

٢ مختصر تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ص ٢٤١

ومما لا شك فيه أن المفهوم الاسلامي للتنمية يتفوق على غيره من المفاهيم الغربية أو الشرقية للتنمية بعدد من السمات الرئيسة التي تتوفر فيه مجتمعة معاً وفي نفس الوقت ومن أهم هذه السمات: الاتساق والتناسق، والترابط، والشمول، والتميز، والحركية[1].

ومن حيث الشمول: فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يتصف بالشمول، ومن ثم لا تكون التنمية الا شاملة طبقاً لهذا المفهوم، ذلك أن التنمية الشاملة تتسع لتحتوي المتغيرات الرئيسة الأخرى غير الاقتصادية، وهي متغيرات كثيراً ما أهملها المفهوم الغربي باعتبارها غير هامة أو لعدم إمكان قياسها، ومثالها القيم التي يعتنقها المجتمع، والتطلعات العقائدية والسياسية والثقافية التي تستهدفها الأمة فالتنمية الشاملة يجب أن تعكس ضمير الأمة الإسلامية كما تحدده الشريعة الإسلامية.

وقد بدأ بعض الاقتصاديين الغربيين بالتحول في تحديدهم لمفهوم التنمية الى بعض العناصر التي أقرها الفكر الإسلامي في مفهومه عنها، والالتجاء الى التحول من المعيار المادي البحت لها الى معيار أكثر شمولا، فعلى سبيل المثال لا

---

١ ـ الدكتور عاطف عجوة، المرجع السابق، ص: ١٣ ـ ١٨.

يعدو مصطلح خط الفقر Poverty Line الذي يستخدمه العديد من كتاب التنمية الغربيين مؤخراً ويعبرون به عن المستوى المعيشي الذي يضمن الضروريات الأساسية للحياة، ويجب أن تستهدفه عملية التنمية دائماً[1] إلا أن يكون مساوياً لمصطلح «حد الكفاية» الذي نادى به الفكر الإسلامي منذ قرون عديدة.

المبحث الثاني
العلاقة بين الأمن والتنمية

يرتبط الأمن بالمفهوم الشامل المتكامل ـ السابق ذكره ـ بالتنمية ارتباطاً وثيقاً ودائرياً وديناميكياً، فيكون الارتباط وثيقاً بمعنى أنه يتم بطرق مباشرة أحياناًوبطرق غير مباشرة أحياناً أخرى، ويوصف هذا الارتباط بأنه دائري أي أن تأثير كل منهما في الآخر يكون آنياً ومتبادلا، ويحدث ذلك بأن يكون كل منهما سبباً ونتيجة لحدوث الآخر في نفس الوقت، ويوصف بأنه ديناميكي بمعنى حدوث تغير مستمر في هذه العلاقة عبر الزمن

---

١ ـ راجع على سبيل المثال:

Michael P. Todaro, Economic Development in The Third world, Longman, New York, 1977, ch. 3, pp. 50 69.

وانتقالها من توازن معين الى توازن جديد في كل مرحلة من مراحل التطور.

بالاضافة الى ذلك يمكن القول بأن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة مركبة متعددة الجوانب ومختلفة الأبعاد، ذلك أنها تضم بين ثناياها العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية.

ولأغراض التحليل والدراسة يمكن فصل هذه العلاقة الى قسمين رئيسين:

الأول منهما يكون فيه الأمن هو المتغير المستقل والتنميةهي المتغير التابع.

والثاني يكون فيه العكس فتصبح التنمية هي المتغير المستقل والأمن هو المتغير التابع.

ونعرض فيما يلي لكل من القسمين السابقين من الناحية النظرية، لتحديد أهم العوامل التي تحدد هذه العلاقة، وذلك باختصار وإيجاز شديدين.

أولا: علاقة الأمن بالتنمية:

يمكن القول بأن الأمن (كمتغير مستقل) يؤثر في التنمية (كمتغير تابع) من خلال قناتين أساسيتين (انظر الشكل البياني التوضيحي) هما:

أ ـ عدالة التوزيع: فانتشار الأمن مكانياً، أي بين أقاليم البلد الواحد، يساعد على توسيع رقعة التنمية لتشمل جميع أقاليم البلد الواحد، فلا تتركز في مراكز حضارية معينة مثل المدن دون القرى والنجوع، كذلك فإن انتشار الأمن الاجتماعي والاقتصادي يؤدي الى انتشار عدالة التوزيع بين الطبقات والمجموعات المختلفة في المجتمع الواحد، ويحقق نوعاً من تكافؤ الفرص أمام أفراده، وينتهي بتجسيد فكرة التكافل الاجتماعي داخل المجتمع. ولا شك أن عدالة التوزيع اقليمياً وبين طبقات وأفراد البلد الواحد تحقق تنمية حقيقية شاملة، تتزايد سرعتها وقوتها بمضي الوقت.

ب ـ الاستقرار: يساهم انتشار الأمن مساهمة مباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكلوجي، مما يوفر جواً من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين، مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع.

ثانيا: علاقة التنمية بالأمن:

يرتبط الأمن بالتنمية من خلال وسيلتين أساسيتين هما:

أ ـ أنماط وهياكل التنمية ذاتها: فمن المعروف حالياً أن ثمة

أنماط متعددة للتنمية يؤثر كل منها على الهياكل الاجتماعية والتنظيمية والثقافية للمجتمع، وتعتمد هذه الهياكل في نوعيتها وسرعتها على نمط التنمية الاقتصادية والسرعة والكيفية التي تتفاعل بها المتغيرات الاقتصادية مع المتغيرات الاجتماعية والتنظيمية في المجتمع[1]. وبالرغم من أن العوامل الفردية التي تتعلق بالتكوين الفعلي أو النفسي أو العضوي للفرد تلعب دوراً في الجريمة، إلا أن الدراسات المختلفة تبين أن عملية التنمية الاقتصادية بذاتها Perse يمكن أن تؤدي الى اختلال أمني واسع النطاق.

ويفسر البعض هذه الظاهرة بأن التنمية بذاتها تؤدي الى إيجاد علاقات اجتماعية جديدة وتؤدي الى ضعف الوسائل التقليدية للرقابة والتحكم الاجتماعي كذلك ترتبط عملية التنمية الاقتصادية عادة بظهور مراكز حضرية جديدة تتركز في عدد قليل من المناطق، ومن ثم تتزايد الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، ويظهر مع التنمية هيكل جديد للثروة ونمط حاد في توزيعها في كثير من الأحيان، وقد يؤدي ذلك الى ظهور

---

١ - راجع أعمال الحلقة الدراسية الثالثة عشرة لعلم الجريمة، عن التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، التي عقدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، بالاشتراك مع الجمعية الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة، ١٩٦٣م.

البطالة في الكثير من المناطق وبين بعض الفئات دون الآخر، ويرتبط ذلك كله بأنواع من العزلة الاجتماعية، والتمييز الاقتصادي، والاحباط النفسي، والشعور بالضياع والظلم الاجتماعي عند بعض الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد[1].

ب ـ أنماط السلوك والقيم: من المسلم حالياً أن أنماط السلوك والقيم السائدة في أي مجتمع تتشكل طبقاً للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجتمع، وتقوم عليه وتتأثر به، وحيث أن عملية التنمية تضم بين جنباتها دائماً تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، فإن أنماط السلوك والقيم ترتبط سلباً وإيجاباً بأنماط التنمية ذاتها، ومن ثم تؤثر التنمية على الأمن من خلال تأثيرها القوي والمستمر على أنماط السلوك والقيم السائدة.

ولقد كان المفكر الاسلامي «ابن خلدون» من أوائل من أشاروا الى هذه العلاقة الأساسية الهامة بين المتغيرات الاقتصادية وأنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة، فهو

---

١ ـ انظر على سبيل المثال:

United Nations, Social Defence Research Institute, Economic Crises and Crime, Publication No. 15, May 1976, Rome, Italy.

يقرر في «المقدمة» أن العوامل الاقتصادية تؤثر على البشر في طبائعهم وسجاياهم الخلقية والعقلية، كما أن استقرار الطبائع والأخلاق والسجايا على نمط معين يؤدي الى نتائج اقتصادية ومادية وتعليمية معينة أيضاً

وكمثال لتأثير العوامل الاقتصادية على الصفات الاجتماعية يقرر «ابن خلدون» أن «أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر»، و«أن أهل البدو أقرب الى الشجاعة من أهل الحضر»، ويرجع ذلك كله الى طبيعة النمط الاقتصادي والحضاري المادي الذي يحيط بكل منهما ويعايشه. وكذلك فإن طبيعة العمل الذي يمارسه الشخص ونوعية المهنة التي يقوم بها، تطبع نفسه وأخلاقه وعقله بطابعها وخصائصها، فيقرر ابن خلدون «إن خلق التجار نازلة عن خلق الاشراف والملوك»، لأن طبيعة هذه المهنة «المماحكة والغش والخلابة وتعاهد الايمان الكاذبة على الايمان رداً وقبولا»[1].

وتوضح بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات تقريباً أن جوهر العلاقات

---

١ ـ انظر دراستنا المطولة بعنوان: المفكر الاسلامي ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠١/١٤٠٢هـ.

الاجتماعية[1] اتجه نحو الماديات على حساب العلاقات الانسانية ولا سيما في مجال الأسرة، وهو مايؤدي الى تغليب صفات الأنانية والصراع والخوف والجشع، مما يدفع الفرد الى اللجوء الى الأساليب غير القانونية لتدعيم مركزه المادي والأدبي.

ونخلص من التحليل السابق الى أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة وثيقة ومتشابكة، فكل منهما يؤثر في الآخر ويرتبط به سبباً ونتيجة

وفي ضوء التصور النظري الموجز السابق، نركز في الجزء الأخير من هذه العلاقة على أثر انتشار الأمن على التنمية بشيء من التفصيل.

شكل توضيحي للعلاقة بين الأمن والتنمية

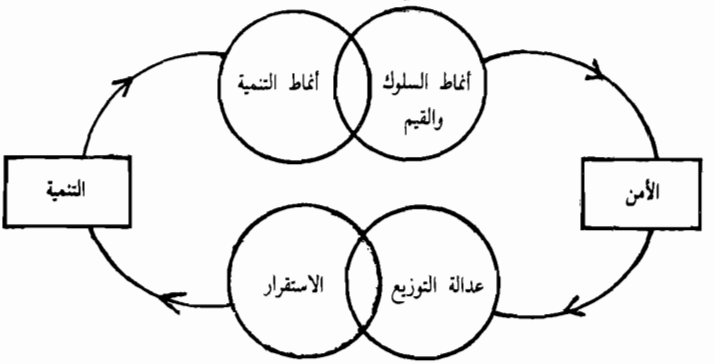

١ ـ انظر على سبيل المثال: الدكتور سمير نعيم. أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢، ص: ١٢١ ـ ١٤١

المبحث الثالث

أثر انتشار الأمن على التنمية الشاملة

تقدم القول أن التنمية بمعناها الشامل تمثل أهم التحديات التي تواجه الدول النامية في العصر الحديث، فلا غرو أن أصبحت الشغل الشاغل لكل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الوطن العربي منذ حصول البلدان العربية على استقلالها من براثن الاستعمار.

ويلعب الأمن بمعناه الشامل المتكامل وانتشاره مكانياً وزمانياً، دوراً غاية في الأهمية في ارساء دعائم التنمية، ذلك أن من الضروري توفير المناخ الأمني وتدعيمه بحيث يمكن لجهود التنمية أن تحقق أهدافها المنشودة بطريقة متصلة ودون عوائق، كما أن الاستقرار وهو أحد النتائج الرئيسة لانتشار الأمن يعتبر شرطاً ضرورياً لاستمرار العملية التنموية وتراكمها كذلك فإن انتشار الأمن يساهم في زيادة الموارد المتنوعة المتاحة للتنمية سواء عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج أو عن طريق تقليل التكلفة الاقتصادية للجريمة[1].

١ ـ انظر: مستقبل الأمن الداخلي في الوطن العربي، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، العدد ١٤، يوليو ١٩٨٢، ص: ١٧ ـ ٣٧.

وعلى ذلك يمكن تحليل أثر انتشار الأمن على التنمية الشاملة من خلال علاقتين أساسيتين هما:

البعد الأول: (البعد المكاني): عدالة التوزيع.

البعد الثاني: (البعد الزماني): الاستقرار

ونقوم في هذا المبحث بدراسة هاتين العلاقتين بشيء من التفصيل على التوالي.

البعد المكاني: عدالة التوزيع:

يتضح من المفهوم الشامل للتنمية والذي تعرضنا له سابقاً، أن تحقيق التنمية الحقيقية طبقاً لهذا المفهوم يتطلب أن يستفيد جميع الأفراد والطبقات والأقاليم من ثمار التنمية، طالما أنهم يشاركون في أعبائها وتكاليفها، ويساعد انتشار الأمن بين كافة أقاليم وربوع الدولة على انتشار جهود التنمية اقليمياً أيضاً، ومن ثم تستطيع هذه الأقاليم وسكانها جني ثمار التنمية، والحصول على نصيبهم العادل منها.

ولا شك أن توفر الأمن في اقليم معين من أقاليم البلد الواحد يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح أي مشروعات اقتصادية، ناهيك عن قدوم هذه المشروعات أساساً لهذا الاقليم ويحدثنا التاريخ عن ثراء بعض الأقاليم بالثروات الطبيعية والمعدنية وبقائها متخلفة اقتصادياً واجتماعياً لعدم توفر مظاهر

الأمن بين ربوعها، وعزوف المستثمرين وأصحاب الأعمال عن ارتيادها لفترات ممتدة من الزمن. بينما تزدهر أقاليم أخرى في نفس البلد أقل حظاً في ثرواتها الطبيعية، ولكن تتوفر بها عناصر الأمن والطمأنينة

فإذا ما انتقلنا الى عصرنا الحديث فإننا نلاحظ أن توفر الأمن السياسي في بعض المناطق دون الأخرى في البلد الواحد يؤدي الى اقبال الاستثمارات والمشاريع ورؤوس الأموال، ومن ثم زيادة فرص العمالة وارتفاع الدخول في المناطق الأولى عنها في المناطق الثانية، ومثال ذلك اقليم ايرلندا الشمالية وهو جزء من المملكة المتحدة، فنلاحظ أن معدل النمو السنوي في ايرلندا الشمالية أقل بكثير عن مثيله في انجلترا واسكتلندا وويلز، وكلها أجزاء من دولة واحدة، وترتفع في ايرلندا الشمالية أرقام البطالة والتعطل ومظاهر التخلف بأنواعها نسبياً، ويرجع ذلك أساساً الى عناصر الاضطراب والاختلال الأمني الذي يسود هذا الاقليم منذ سنوات عدة.

كذلك فإن اختلال الأمن في بعض البلدان يؤدي الى ضعف مقدرة الدولة في استغلال مواردها المتاحة، وتعبئة هذه الموارد لأغراض التنمية ومن أهمها الموارد السياحية سواء داخلياً أو خارجياً، مما يترتب عليه زيادة اعتماد الدولة على القروض والمنح الخارجية

ويمكن إيضاح العلاقة الأولى بين الأمن والتنمية من خلال تحليل ما يسمى «بالازدواجية الأمنية» في الدول النامية وأثر هذه الازدواجية على نمط توزيع الدخول والعمالة في هذه البلاد، ولعل من المناسب تحديد المقصود بهذه الازدواجية.

الازدواجية الأمنية Security Dualism

يستخدم مصطلح الازدواجية DUALISM في الأدب الاقتصادي المعاصر ليعبر عن وجود جزئين رئيسين في اقتصاد البلد الواحد، أحدهما متخلف جداً والآخر متقدم جداً، وقد تكون الصفة الأساسية للاختلاف بين هذين الجزءين تتركز في النواحي الثقافية أو النواحي الاجتماعية أو النواحي التكنولوجية، فيطلق عليها ازدواجية ثقافية أو ازدواجية اجتماعية أو ازدواجية تكنولوجية[١]

وعلى ذلك يمكن القول بأن ثمة ازدواجية أمنية، وتعني وجود اقليم أو جزء من المجتمع يتمتع باختلال أمني أيا كان نوعه، وجزء آخر من نفس المجتمع يسوده الأمن.

---

١ لمزيد من التفصيل انظر:

Michael P Todaro, op. cit.

وأهم سمات ظاهرة الازدواجية هذه ما يلي[1]:

١ ـ وجود الصفة الواحدة ونقيضها في المجتمع الواحد نفسه، وفي الوقت نفسه.

٢ ـ تغلغل هذا الوجود المزدوج واستمراره لفترات طويلة.

٣ ـ اتجاه الازدواج الى الاستفحال بمرور الوقت.

٤ ـ عدم مساهمة الجزء المتقدم في مساعدة الجزء المتخلف على التحسن بل على العكس من ذلك.

ويترتب على وجود الازدواجية الأمنية بهذه السمات الأربع المتقدمة، أن يصبح الاقليم أو الجزء الآمن مركزاً للنشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ويستمر كذلك بينما يصبح الاقليم أو الجزء الذي لا يسوده الأمن أكثر طرداً لعوامل التقدم ومعاداة لأسباب التنمية، ومن ثم يزداد تخلفاً في نفس البلد الواحد، وفي ذات الوقت.

وبمرور الوقت تتسع الفجوة بين الاقليمين، ومع حركية عملية التنمية ذاتها وتراكمها تبدأ ثمار التنمية في التركز في بعض الأقاليم المحدودة دون الأخرى، وتشتد مظاهر الازدواجية مع الزمن، فتزداد دخول البعض وثرواتهم دون

---

1 ـ Hans Singer, «Dualism Revisited: a new approach to the problem of dual society in developing Countries», Journal of Development Studies, 7, No. 1, 1970.

البعض الآخر، ويظهر الرواج في أجزاء دون الأخرى، وتقل فرص العمل وترتفع أرقام البطالة بين طبقات معينة دون الأخرى، وينتهي الأمر الى جزر صغيرة متناثرة من مظاهر التنمية وسط حشد هائل مس مظاهر التخلف والجمود في نفس البلد الواحد وفي ذات الوقت.

وتؤيد بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد مس دول العالم الثالث وجود ظاهرة الازدواجية واستفحالها رغم جهود التنمية الاقتصادية المتصلة في هذه البلاد ففي مصر تبين الأرقام أن[1] متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام ١٩٧٩م في الريف يبلغ ٣٦٪ فقط من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المدينة، كذلك فإن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت ما يسمى بخط الفقر أي الحد الأدنى لمستوى المعيشة تبلغ ٤٤٪ في الريف مقابل ٣٣٪ في الحضر

من ذلك يتضح أن انتشار الأمن بمعناه الواسع اقليمياً وطبقياً وبين الأفراد في البلد الواحد، يقضي على ظاهرة الازدواجية الأمنية، التي تعتبر أحد عوائق التنمية الأساسية، ويترتب على ذلك ضرورة تأكيد أن «التنمية الاقتصادية»

---

١ ـ الدكتور فؤاد مرسي. البعد الاجتماعي للمسألة الاقتصادية الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٨٤، ٢٢ فبراير، ١٩٨٢، ص: ٢٨ ـ ٣٠

تتطلب «تنمية أمنية» أيضاً[1]

البعد الزماني: الاستقرار:

من المعروف أن التنمية عملية ديناميكية مستقبلية، أي أنها تغيير هيكلي شامل يتحقق خلال سنوات طويلة قادمة، ومن ثم فإن بعدها الزمني يتركز في المستقبل، ويتوقف على نوعية وكمية المتغيرات التي تحدث فيه، وعلى ذلك تلعب عناصر التوقع والتنبؤ ودرجة التأكد دوراً أساسياً في مسار المتغيرات المختلفة التي تدخل في معادلة التنمية واستمرارها وقوتها.

لذلك فإن مدرسة التحليل الزمني في الأدب الاقتصادي تمثل مكاناً بارزاً مرموقاً بين مدارسه المختلفة، وتتيح لنا امكانية ادخال صفة الديناميكية على نظرتنا وتحليلنا للظواهر الاجتماعية

ويؤثر انتشار الأمن على التنمية من منطلق التحليل الزماني من خلال عوامل الاستقرار Stability في المجتمع البشري.

---

١ انظر: سعد الدين ابراهيم. نحو نظرية سوسيو لوجيه في العالم الثالث. المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس ١٩٧٧

ذلك أن انتشار الأمن يوطد دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي في المجتمع، وينعكس ذلك على المجهودات التنموية في اتساع الأفق الزماني أمامها فتزداد سرعتها وقوتها ويتحقق ما يسمى بالانطلاق Take-off في عملية التنمية ذاتها.

ومفهوم الاستقرار مفهوم متسع وشامل أيضاً، يشمل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي، ولكننا نقتصر في هذا المجال على دراسة الجانب الاقتصادي للاستقرار، كهمزة وصل وارتباط بين الأمن والتنمية.

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاثة أنواع من الآثار المترتبة على انتشار الأمن:

أولا: زيادة حجم الاستثمارات الجديدة:

تلعب التوقعات دوراً حاسماً في تحديد حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي فكلما كانت توقيعات رجال الأعمال متفائلة وإيجابية، كلما أدى ذلك الى زيادة الكفاءة الجدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital مما يغري المستثمرين بالقيام بمزيد من المشروعات الجديدة الاستثمارية، ومن ثم يرتفع حجم الاستثمار الكلي في المجتمع، مما يؤدي في النهاية الى زيادة الدخل القومي، واتاحة المزيد من فرص العمالة

وزيادة الأرباح، مما يؤدي الى دورة جديدة في الادخار والاستثمار وهكذا، وبذلك يتحقق الجانب الاقتصادي من التنمية الشاملة.

فإذا استمر انتشار الأمن واتسع وقويت جذوره، انعكس ذلك مباشرة على حدوث مزيد من الاستقرار، ومزيد من التوقعات المتفائلة، وبالتالي تصل عملية التنمية الى نقطة الانطلاق، أي تصبح ذاتية الحركة، ويبدأ المجتمع في التحليق في سماء التنمية.

ونظراً لأهمية التوقعات في الحياة الاقتصادية الحديثة فإن الدول المتقدمة اقتصادياً تقوم بعمل مسح شامل لتوقعات رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتم توجيه وتعديل السياسات الاقتصادية طبقاً لنتائج هذه الدراسات، ويقوم بهذه المهمة الحساسة في بريطانيا اتحاد الصناعات البريطانية Confederation of British Industries في فترات دورية من كل عام[1].

ومن الجدير بالملاحظة أن التوقعات تلعب دوراً أساسياً في نظرية كينز[2]، ولا شك أن الأمن بمفهومه الشامل المتكامل

1 B.J. Mc Cormick, et al., Introducing Economics, Penguin Education, London, 1974, p. 560.

2 - J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London, 1936, ch. 12.

يعتبر أهم العناصر المؤثرة في طبيعة واتجاه هذه التوقعات، لذلك يمكن القول أن الأمن وانتشاره يعتبر عاملا مؤثراً طبقاً للنظرية الكينزية.

ثانيا: ارتفاع الانتاجية:

تعنى الانتاجية في أبسط صورها زيادة الانتاج أو العائد من مقدار محدد من الموارد أو عناصر الانتاج، وتظهر جلية بالنسبة للعنصر البشري، إذ يمكن القول بأن انتاجية العامل قد ارتفعت إذا أمكن زيادة انتاج عامل معين من سلعة معينة مع بقاء جميع عناصر الانتاج الأخرى على حالها دون تغيير.

ويؤدي انتشار الأمن، ولا سيما الأمن الاجتماعي[1] الى امكانية تطبيق مبدأ تقسيم العمل في العديد من مراكز الانتاج والخدمات، في جميع أنحاء وأطراف البلد الواحد، ومن المسلم به أن تقسيم العمل يؤدي الى التخصص الذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاجية.

ولا شك أن زيادة الانتاجية تساهم في تحقيق التنمية، وزيادة الاستفادة من جميع عناصر الانتاج المتاحة، وعلى ذلك يعتبر الاقتصاديون زيادة الانتاجية احدى سمات الدول

---

١ ـ راجع: مصطفى العوجي. مرجع سابق.

المتقدمة اقتصادياً التي تميزها عن الدول المتخلفة اقتصادياً.

ثالثا: انخفاض تكلفة مكافحة الجريمة:

ترتبط التنمية وسرعتها بحجم ونوعية الموارد المختلفة المتاحة، وكلما كانت هذه الموارد متوفرة كلما أمكن جني ثمارها في وقت أقصر نسبياً.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية والانفاق على مشروعاتها المتعددة، ولاسيما إذا كانت الأهداف الموضوعة طموحة والعوائق قوية وعلى ذلك فإن من الضروري توفير أكبر قدر ممكن من التمويل، ومحاولة تعبئة ما يمكن من أموال ومدخرات للاحتياجات المالية الهائلة التي تتطلبها المشروعات التنموية.

وتمثل مخصصات الانفاق الجاري في ميزانيات الدول النامية لمكافحة الجريمة نسبة عالية من جملة الانفاق الحكومي في هذه الدول مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة مما يشكل عبئاً ثقيلا على الموارد المالية المتاحة لهذه الدول، ويؤدي بالضرورة الى تخفيض حجم الأموال التي كان يمكن أن توجه الى مشروعات التنمية.

وتشير بعض التقارير المتاحة والصادرة عن الأمم المتحدة

ومنظماتها الى أن الانفاق الحكومي الجاري لمكافحة الجريمة في الدول الافريقية بلغ في المتوسط ٩٪ من جملة الانفاق الحكومي السنوي، وبلغ ٨٪ في دول أمريكا اللاتينية في المتوسط، وبلغ ٧٪ في الدول الآسيوية في المتوسط، وتبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة مثل فرنسا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٣٪ فقط [١]

كذلك فإن الحاجة ماسة الى ايجاد توازن بين حجم الأموال المنفقة على مرافق وأجهزة مكافحة الجريمة مثل القضاء والشرطة والسجون، وبين حجم الأموال المستثمرة في مشروعات التنمية ولا شك أن مشروعات التنمية ومؤسساتها الاجتماعية المرتبطة بها، سوف تساهم بطريقة غير مباشرة في الوقاية من الانحراف بصفة عامة[٢].

ويلعب الأمن دوراً هاماً في سبيل تحقيق هذا التوازن المنشود، فانتشار الأمن يؤدي الى تخفيض الانفاق المالي على الأجهزة الأمنية ومؤسسات مكافحة الجريمة بأنواعها، مما يتيح مزيداً من الموارد لأغراض التنمية ومشروعاتها.

1 Hardy wickwar, The Place of Criminal Justice in Developmental Planning, New York University Press, New York, 1977, pp. 1 2.

٢ - علي فهمي. التشريع والسياسة الاجتماعية. دراسة في الأدوار والحدود. أعمال المؤتمر الدولي السابع للحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية. القاهرة. مارس ١٩٨٢م.

وعلى ذلك يساهم الأمن في دفع مسيرة التنمية، واعطائها مزيداً من الامكانات والموارد.

المراجـــــــع

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

- ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي. الدكتور عاطف عجوه. جامعة الملك سعود. الرياض: ١٤٠٢هـ.
- الأمن الاجتماعي: مقوماته وتقنياته وارتباطه بالتربية المدنية. الدكتور مصطفى العوجي مؤسسة نوفل. بيروت: ١٩٨٤م.
- مختصر تفسير ابن كثير. محمد علي الصابوني. الطبعة السابعة. دار القرآن الكريم. بيروت: ١٩٨١م.

الدوريات:

- جريدة «الأهرام الاقتصادي». البعد الاجتماعي للمسألة الاقتصادي الدكتور فؤاد مرسي. العدد ٦٨٤ ٢٢ فبراير ١٩٨٢م.
- جريدة الجمهورية بين الأمن العام والأمن السياسي. الدكتور علي الدين هلال. القاهرة: العدد الصادر في ١٣ مارس ١٩٨٦م.
- مجلة الاقتصاد والادارة. مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي والاسلامي. الدكتور عاطف عجوه. جامعة الملك عبدالعزيز جدة: العدد السابع عشر مايو ١٩٨٣م.

- مجلة شئون عربية. الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي: دراسة في نسق القيم والمفاهيم. عبدالخالق فاروق حسين. تونس: العدد التاسع نوفمبر. ١٩٨١م.
- مجلة العلوم الاجتماعية. اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر الدكتور سمير نعيم. جامعة الكويت. العدد الثاني. السنة العاشرة. يونيو ١٩٨٢م.
- المجلة العربية للدفاع الاجتماعي. مستقبل الأمن الداخلي في الوطن العربي. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. العدد ١٤ يوليو ١٩٨٢م.

ثانياً: المرجع الأجنبية:

B.J. Mc Cormick, et al., Introducing Economics, Penguin Education, London, 1974.

J.M. Keynes, The General Theoryof Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1936,

Hardy wickwar, The Place of criminal Justice in Developmental Plannig. New York University Press, New York, 1977.

Hans Singer, «Dualism Revisited: a new approach to the Problem of dual society in developing countries», Journal of Development studies, 7, No. 1, 1970.